

لبنـــــان

في سياسة واشنطن الشرق أوسطيّة

روزانا بومنصف

"العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات"

ي ٢٠٠٧



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة
Issam Fares Center for Lebanon

شكر وتقدير

يتقدّم **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة** بالشكر والتقدير إلى الأستاذة روزانا بومنصف، الكاتبة في صحيفة "النهار" اللبنانيّة، على إعدادها الوثيقة الخلفيّة لهذه الندوة.

إنّ كتابات ومعرفة واضطلاع الأستاذة روزانا بومنصف على موضوع ندوة **العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات** حملنا على الطلب منها كتابة ورقة خلفيّة لهذه الندوة. وإذ نشكر الأستاذة بومنصف على هذه المساهمة القيّمة، نؤكّد أنّ ما جاء في هذا الكتيّب من آراء واجتهادات يعكس وجهة نظر صاحبته ولا يعبّر بالضرورة عن موقف المركز أو مواقف العاملين فيه.

كذلك ينبغي التنويه بالجهود التي بذلها الباحث في المركز ومنسّق هذه الندوة، بسّام كرم، لإصدار هذا الكتيّب.

سنّ الفيل، تشرين الثاني ٢٠٠٧

عبدالله بوحبيب
المدير العامّ
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة

تمهيد

تصعب مقاربة تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان ببضع صفحات. فخلال عقود ساد ذلك الإنطباع القويّ لا بل الإقتناع لدى معظم اللبنانيين أن لبنان يحتلّ موقعاً مهماً بالنسبة الى العالم الغربي كما الى الولايات المتحدّة كونه على ملتقى الطرق بين الغرب والشرق العربي، وكان لبنان البوّابة الاكثر انفتاحاً بين العالمين أحدهما في إتجاه الآخر. كان لبنان تلك الجوهرة الثمينة التي لا يمكن الإستغناء عنها في الشرق الاوسط. يعزز ذلك إقتناع الكثيرين بأن لبنان عرف في المرحلة الممتدة بين نهاية الخمسينات وأوائل السبعينات ازدهاراً وانفتاحاً سياسياً كبيرين، لكنه ما لبث أن تحوّل نتيجة للموقع والانفتاح المميزين، ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. وحلّ لبنان أحياناً في المداولات السياسية لبعض الساسة الأميركيين وطناً بديلاً محتملاً للفلسطينيين أو في أحسن الأحوال بلداً ينزع منه عامل من عوامل الإختلاف والتمايز في المنطقة بإقتراح ترحيل المسيحيين منه، وفق ما ينسب الى ديبلوماسيين اميركيين ايضاً في نهاية عهد الرئيس سليمان فرنجيه.

في الخط البياني للموقف المعلن للإدارات الأميركية المتعاقبة كان ثمة تمسك دائم بإستقلال لبنان وسيادته ضمن حدوده المعترف بها دولياً. لكن على المستوى العملي لم تقف الولايات المتحدة بقوّة دفاعاً عن هذا الموقف في غالب الأحيان تبعاً للأولويات الاميركية في المنطقة في كل من الإدارات المتعاقبة. فبقي هذا الموقف شعاراً من دون مضمون خصوصاً مع الإستباحة الإسرائيلية المتكررة للأراضي اللبنانية والإنتهاكات المستمرة لسيادته والتسليم بوصاية سوريا عليه مدى عقود.

ما يجدر التوقف عنده في الدرجة الاولى هو نظرة الولايات المتحدة بالذات

لتاريخ هذه العلاقات. وإقتبس في هذا الاطار بعض العبارات قالها السفير الاميركي في لبنان جيفري فلتمان في الذكرى ٢٣١ لإستقلال الولايات المتحدة الاميركية في حديث متلفز. قال :" في السابق كنا ننظر الى لبنان كجزء من الأحجية الشرق أوسطية. كنا ننظر اليه من خلال علاقتنا مع سوريا ومع اسرائيل وعلاقتنا مع العالم العربي والإسلامي. كنا ننظر الى لبنان كمكوّن فرعي للسياسات الاخرى. اما الآن، فلدينا سياسة مستقلة في شأن لبنان. وهذه السياسة هي مصدر قوة آخر لكم، للشعب اللبناني لأنكم تقصدون واشنطن الآن او تلتقون المسؤولين الاميركيين كلبنانيين ولا ينظرون إليكم كعنصر فرعي للمشاكل الأخرى أو المسائل والعلاقات الأخرى في الشرق الاوسط بل ينظرون اليكم على أنكم لبنان. وهذا شيء حققتموه كلبنانيين بفضل ما يسمّى ثورة الارز. وهذا الأمر يحظى بتأييد الحزبين، اذ إن الدعم للبنان في حدّ ذاته يمتدّ أبعد من الإدارة الاميركية. إنه يشمل كل الأطراف في نظامنا السياسي. إنه يمتدّ الى الديموقراطيين والجمهوريين وحتّى الى مجلس النواب ومجلس الشيوخ والى المجتمع المدني. الأميركيون ينظرون الى لبنان على أنه لبنان بصرف النظر عن علاقاتنا في المنطقة. ولبنان حقق الآن وضعاً مستقلاً بحسب سياستنا الخارجية. هذا شيء فائق الأهمية وهو شيء ثابت ومستمر".

يتمتع لبنان اذاً بـ" وضع مستقل الآن بحسب السياسة الاميركية ".

يختصر هذا الكلام الذي أدلى به السفير فلتمان في ٤ تموز ٢٠٠٧ السياسة الخارجية الاميركية الحديثة والراهنة والتبدل الهائل الذي لحقها في عهد الرئيس جورج دبليو بوش بعد عقود من التعاطي مع لبنان إتسمت بإجحاف شديد كاد يطيحه كدولة وككيان. إنه إعتراف أميركي بأن الأولويات في المصالح الأميركية قد تبدلت مفرزةً موقعاً للبنان من ضمن هذه الاولويات على قاعدة عقيدة بوش او استراتيجيته حول نشر الديموقراطية في المنطقة. فثمة متغيرات تسببت بها

أحداث ١١ أيلول في المجتمع الاميركي دفعت الاميركيين الى أخذ السياسة الخارجية على محمل الجدّ وزادت نسبة الذين باتوا يهتمون بهذه السياسة لأن الاميركيين باتوا يخشون على حياتهم من الإرهاب. وتالياً لم يعودوا يمانعون في صرف أموال إضافية من أجل القيام بالمزيد من السياسة الخارجية. كما طرأت تغييرات مهمّة في التعاطي الأميركي مع المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة في انحاء العالم. وفي إطار الأولوية القصوى التي باتت تعطيها الولايات المتحدة للمنطقة، ثمة حيّز مهمّ لمفهوم الديموقراطية كسبيل أو كإقتناع إزداد رسوخاً لدى أصحاب القرار الأميركي على أنها قد تكون الطريق الأفضل الى مواجهة الإرهاب والأصولية. ومن هذه الزاوية احتلّ لبنان موقعاً متقدّماً كنموذج ديموقراطي حي ينبغي تشجيعه وترسيخه والدفع في اتجاه التمثل او الاقتداء به في المنطقة مع اقتناع متزايد لم يكن موجوداً ابان السياسة الاميركية التي سلّمت لسوريا بإدارة لبنان، بأن لبنان بات قادراً على حكم نفسه بنفسه. وتبعاً لذلك ولأسباب اخرى تغيّرت الروزنامة السياسية مع سوريا.

والواقع ان لبنان الديموقراطي في محيط عربي مختلف لوحظ من الولايات المتحدة في إدارات سابقة، لكن لم تكن الأولويات الأميركية نحو تعزيز هذا المنحى في المنطقة وإعتماد لبنان نموذجاً مثالياً للديموقراطية. لكن الولايات المتحدة اكتشفت لاحقاً ان دولاً عربية عدّة تقوم على تعددية طوائفية مثلما هي الحال في لبنان. وتالياً فإن تعميم الديموقراطية بات ممكناً من هذه الزاوية في ظل الإدارة الحالية.

ترجمت واشنطن إلتزامها عقيدة بوش الديموقراطية عبر مواقف شبه يومية داعمة للبنان وللحكومة التي انبثقت من أول انتخابات نيابية في العام ٢٠٠٥ تحصل للمرة الاولى منذ ثلاثين عاماً في غياب الوجود العسكري السوري من لبنان، والذي كان فرض نفسه منذ العام ١٩٧٦ في حين ان آخر انتخابات قد

جرت في العام ١٩٧٢. ولم تسمح الحرب اللبنانية التي كانت قائمة في إجراء إنتخابات نيابية في لبنان حتى العام ١٩٩٢ بعد إقرار إتفاق الطائف، لكن القوات العسكرية السورية كانت منتشرة في كل لبنان.

كما عبرت واشنطن عن دعمها عبر مساعدات تطاول كل القطاعات الحياتية على نحو لم يشهده لبنان من قبل. وقد أبرزت واشنطن على نحو خاص دعمها للجيش اللبناني، على رغم حذرها المبدئي منه العائد لعدم اطمئنانها بعد اعادة توحيده من القادة العسكريين والسياسيين الذين عملوا بالتعاون مع سوريا الى خلفيته السياسية المهادنة لـ" حزب الله". فرفعت من مساعداتها للجيش من ٧٠٠ ألف دولار سنوياً الى ٢٦٠ مليوناً ابان حرب الجيش اللبناني على الارهاب في نهر البارد. كل ذلك مصحوب بتأكيدات على أعلى المستويات أن لا صفقات على حساب لبنان مع اي طرف إقليمي يمكن ان تسعى من خلالها واشنطن الى استعادة بعض الصدقية التي فقدتها من خلال العمل على إيجاد حلول للمشاكل العالقة في المنطقة كالعراق مثلاً أو الأصولية وما تعتبره ارهاباً لـ" حزب الله" على حساب لبنان وبغض النظر عن مصالحه المباشرة. فالمخاوف من ظروف طارئة يمكن أن تعدّل الإلتزام تجاه لبنان تظلّ قائمة إذ لو أن عدم الاستقرار يهدد سوريا راهناً مثلاً، لشكل ذلك ضغطاً على الولايات المتحدة وسياستها الخارجية لأن الأولويات في المنطقة تساهم في التأثير على هذه السياسة تبعاً لحركتها.

لبنان في عهد جورج بوش الإبن

لم يبدأ عهد الرئيس جورج دبليو بوش في كانون الثاني ٢٠٠١ على هذا النحو. فالأشهر الاولى من ولايته الاولى لم تبشر بما هو أبعد مما اعتمدته الإدارات الأميركية السابقة في سياساتها ازاء لبنان. منذ البدء حملت ولاية دبليو بوش رؤية مختلفة لمنطقة الشرق الاوسط انطلاقاً من الإهتمام بالعراق وليس بالسعي الى إستكمال فرص السلام العربي الاسرائيلي. كانت إدارة سلفه الرئيس بيل كلينتون خرجت في أيامها الأخيرة بفشل ذريع في إنجاز هذا السلام على أثر تعثّر إجتماع كلينتون بالأسد في جنيف في حزيران العام ٢٠٠٠ وفشل مفاوضات كمب ديفيد في أيلول من العام نفسه بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي يهودا باراك برعاية الرئيس كلينتون وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية على الأثر. كانت وصية كلينتون لبوش انه أضاع ثمانية اعوام من ولايته هباء في السعي الى إحلال سلام في منطقة تبين أنها لم تكن جاهزة بعد لذلك، اذ اتضح أن الامور لم تنضج بعد والأفرقاء غير مهيئين بعد للخطو في هذا الاتجاه. إهتمام بوش بالعراق دفع بوزير خارجيته كولن باول الى زيارة دمشق في العام ٢٠٠١ وكلّه أمل بأن سوريا ستكون لاعباً مهماً في التحالف الأميركي الجديد ضد العراق، مثلما كانت في حرب الخليج الأولى في التحالف الذي قاده جورج بوش الأب قبل عشرة أعوام من أجل إخراج العراق من الكويت التي كان احتلها في آب ١٩٩٠.

هذا المعطى، اي التعاون السوري المحتمل مع اميركا كان سيكون كارثياً في نتائجه على لبنان، لو تحقق، بإعتبار أن إنضمام سوريا الى التحالف في حرب الخليج الأولى ادّى الى تسليم الولايات المتحدة بفرض سوريا وصايتها على لبنان والتي ترجمها إجتياح دمشق للمناطق الشرقية في لبنان والقصر الجمهوري لاطاحة العماد ميشال عون في تشرين الاول ١٩٩٠ وتسليم الرئيس المدعوم

سورياً الياس الهراوي وارساء قواعد حكم موال كلياً لسوريا. وربما كان سيتكرر هذا المشهد مجدداً انما بطريقة أخرى.

انتهج كولن باول في ذلك الوقت الأسس التي خطّها قبله أسلافه في الخارجية الاميركية. ففي شهادة أمام لجنة الشؤون العلاقات الدولية في الكونغرس الأميركي في آذار من العام ٢٠٠١ قدّم الجنرال باول شهادة قيّمة بالرئيس السوري بشار الأسد مستشهداً بموقفه الداعم لسياسة العقوبات الجديدة ضد العراق على أساس أن سوريا ايضاً كما الولايات المتحدة، والكلام للأسد، معنية بأسلحة الدمار الشامل. كانت الولايات المتحدة انذاك تعد لمرحلة القرارات الدولية في الأمم المتحدة على قاعدة حشد أكبر دعم دولي للذرائع الأميركية ضد العراق الذي يمتلك أسلحة دمار شامل على أراضيه. وردا على سؤال طرحه السناتور اليوت انغل اذا كانت الإدارة الأميركية ستضغط على سوريا من أجل أن تسحب قوّاتها العسكرية من لبنان، أجاب باول " إن انسحاباً سورياً كان سيكون مفيداً لجميع الأطراف المعنية في حال حصوله في وقت من الأوقات. وانا أوّد أن أراه غداً لكنه لن يحصل غداً."مما يعني أنه لم يكن ليطلب ذلك من سوريا في هذا التوقيت على الأقلّ علماً أن المبررات لذلك كانت قوية لدى الإدارة الأميركية الجديدة بعد انسحاب اسرائيل من القسم الأكبر من جنوب لبنان معلنةً تنفيذ القرار ٤٢٥ العام ٢٠٠٠. لا بل إن وزير الخارجية الاميركي الغى زيارة كانت مقررة الى لبنان بعد زيارة لسوريا بحث فيها مع المسؤولين هناك الوضع المتوتر في جنوب لبنان.

كان ذلك مؤشراً على استمرار الإدارة الأميركية في إعتماد سوريا مرجعيتها للبحث في الوضع في لبنان قي ظلّ حكم ساعدت سوريا على إرسائه. ويعود الاميركيون الى سوريا من أجل البحث في المواضيع الأساسية المتعلقة به ايضاً خصوصاً في ملفات شائكة كالوضع في الجنوب اللبناني والمقاومة التي استمر

"حزب الله" القيام بها آنذاك بسبب استمرار الإحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا اذ لم تنسحب منها اسرائيل التي اعتبرتها، كما الأمم المتحدة، خاضعة للقرار ٢٤٢ وليست خاضعة للقرار ٤٢٥. لا بل إن الرئيس بوش لم يستقبل في آذار ٢٠٠١ البطريرك الماروني مارنصرالله بطرس صفير الذي كان في جولة رعوية طويلة على الولايات الاميركية ورغب في ان يستقبل في البيت الأبيض كما استقبله الرئيس رونالد ريغان في العام ١٩٨٨. وكذلك رفض كولن باول ايضاً لقاء البطريرك الماروني الذي كان بدأ حملة في ايلول ٢٠٠٠ من أجل إنسحاب سوريا من لبنان بعدما فقدت المبررات الموضوعية لبقائها في لبنان بانسحاب اسرائيل منه. ولم يستقبل صفير أي موظف رفيع في الخارجية الأميركية مما اعتبر حينذاك، بالنسبة الى لبنان وسوريا على حد سواء، بأن جديداً لم يطرأ فعلاً على وصول إدارة أميركية جديدة من الجمهوريين الى الحكم في الولايات المتحدة.

وبقي كولن باول في زيارات متعددة الى دمشق إستمرت حتى نهاية العام ٢٠٠٣ يحاول إقناع رئيسها بالتعاون في موضوع العراق وأدّى اليأس من مواقف دمشق الى إتاحة المجال أمام إمرار قانون محاسبة سوريا في الكونغرس الأميركي في ربيع العام نفسه وهو يلمح الى أن اجراءات ستتخذ في حق دمشق. كان ذلك القرار بداية التحول الملموس في السياسة الأميركية والتي لم يشأ بوش في ظلّها إعتماد السياسة نفسها التي إعتمدتها الإدارات السابقة لجهة مقايضة أي بند من بنود التعاون مع سوريا بشيء مقابل على ما كانت جرت العادة. فسياسة العصا والجزرة إعتادتها سوريا وبقيت مؤمنة أن هذه العصا الأميركية لن يكتب لها النجاح ولن تلبث أن تعود إدارة بوش الى إعتماد الجزرة اي اعطائها ما تطلبه.

اثارت هذه السياسة السورية تساؤلات جدية في واشنطن لدى الديبلوماسيين الذين فاوضوا الرئيس الراحل حافظ الأسد في مسائل حول لبنان وسائر المسائل في المنطقة عن مدى الحكمة التي يتبعها نجله بشار في اعتماد سياسة تحدّي في

مواجهة الاميركيين وما يستتبعها من عزل له على المستوى الدولي. كان قد بدأ التلويح آنذاك بالعصا الاميركية عبر رفع الملف اللبناني في وجه سوريا من خلال التأكيد على سيادة لبنان وضرورة تطبيق اتفاق الطائف. في ايار ٢٠٠٣ أعلن كولن باول على اثر لقاء جمعه الى الرؤساء اميل لحود ونبيه بري ورفيق الحريري في قصر بعبدا ان " لبنان يمكن ان يكون نموذجاً للديمواقراطية في المنطقة وان الولايات المتحدة تدعم لبنان المسقل والمزدهر والمتحرر من جميع القوى الاجنبية". وسار ذلك في موازاة إقرار "قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" ووقعه بوش في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٣ بعدما كان تمّ غضّ النظر عنه وابعاده عن الاهتمام في ٢٠٠١. وإكتمل هذا التحوّل الأميركي إزاء سوريا بعد إنتهاء غزو العراق من الولايات المتحدة وسقوط بغداد وفتح سوريا حدودها لاستقبال اللاجئين السياسيين من حزب البعث العراقي الذين فرّوا من العاصمة العراقية بعد اطاحة صدام حسين. اذ اتخذت الولايات المتحدة موقفاً من دمشق طالبها بوضع حدّ لما تقوم به وإقفال الحدود ولاحقاً بمنع عبور الجهاديين منها الى العراق لمحاربة القوات الاميركية التي بدأت تعاني صعوبات كبيرة هناك.

هذا الموقف المتصاعد ضد سوريا توّج في إتفاق مهمّ مع فرنسا في أوّل إتفاق بين البلدين بعد اختلاف شديد بسبب معارضة فرنسا الحرب الأميركية على العراق ،على لبنان الذي كان على عتبة إنتخابات رئاسية جديدة في خريف العام ٢٠٠٤. وبدت سوريا في خلال هذه الإنتخابات ميالة الى إعادة التجديد للرئيس إميل لحود ولاية جديدة على رغم المعارضة الشديدة لذلك من الرئيس رفيق الحريري الذي كانت تربطه علاقات قوية جداً بالرئيس الفرنسي جاك شيراك والذي كان يقيم صلات مهمة بالدول العربية والغربية.

في حزيران ٢٠٠٤ اتفقت الولايات المتحدة مع فرنسا على توجيه رسالة قوية الى سوريا بإحترام إرادة اللبنانيين في اجراء إنتخابات حرّة ادّى الإخلال بها الى

صدور القرار ١٥٥٩ في ٣ أيلول من العام نفسه يطالب سوريا بإلتزام ذلك. لكنه لم يقتصر على طلب إجراء إنتخابات حرّة بعيداً من التدخلات الأجنبية بل ايضاً نصّ على بندين آخرين في غاية الأهمية أحدهما يطالب سوريا بسحب قواتها نهائياً من لبنان، وليس إعادة الإنتشار الى البقاع كما نص اتفاق الطائف، على ان يناقش الإنسحاب الشامل بين الحكومتين اللبنانية والسورية. كما طالب القرار بحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وهذا يشمل المخيمات الفلسطينية ومنظماتها المحمية من سوريا و" حزب الله " ايضاً.

انطوى صدور القرار على موقف اميركي جديد لكنه لم يؤخذ في سوريا على محمل الجد كلياً. اذ اعتبرته دمشق تهديداً من أجل حضها على التعاون في الموضوع العراقي كما في موضوع التنظيمات الراديكالية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي موضوع " حزب الله " في لبنان. كما اعتبرته قراراً كما سواه من القرارات الدولية سرعان ما سيأخذ موقعه على الرف أو في جوارير الأمم المتحدة بحيث يبقى من دون تنفيذ ولو تمّت الإشارة اليه بين مدّة وأخرى تذكيراً لسوريا وشداً للخناق عليها في بعض المراحل. ومضت سوريا في قرارها وضغطت على النواب اللبنانيين، لكن من أجل التمديد للرئيس لحود بدلاً من التجديد له. وفي إعتقادها أن التمديد لثلاث سنوات سيتم استيعابه ولن يلقى اعتراضاً شديداً ملموساً وذلك بالإستناد الى تمديد مماثل للرئيس السابق الياس الهراوي الذي مدد له والد الرئيس السوري الرئيس الراحل حافظ الأسد ولم يلق معارضة شديدة لا في الداخل اللبناني ولا خارجه نتيجة إعتبارات متعددة ليس متاحاً الدخول فيها.

كانت الادارات الاميركية المتعاقبة قد غضّت النظر طويلاً عن عدم تطبيق سوريا إتفاق الطائف وإلتزام البند المتعلّق بإعادة إنتشار قوّاتها الى البقاع أولاً ثم الى داخل سوريا بعد مفاوضات بين الدولتين اللبنانية والسورية. في جلسة إستماع

أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الاميركي في حزيران العام ١٩٩٧، سعى النائب الأول لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى ديفيد ولش الى تجنب الإحراج الكبير الذي تسببت له بها أسئلة طرحها أعضاء الكونغرس في الجلسة المخصصة للبنان. لم يكن ثمّة قرار لدى إدارة الرئيس بيل كلينتون بإنتقاد الوصاية السورية على لبنان سعياً الى محاولة ابقاء الخطوط مفتوحة أمام متابعة المفاوضات السلمية على المسار السوري بين سوريا واسرائيل. والأهم من ذلك، كانت لا تزال اسرائيل تحتل اراض لبنانية في الجنوب وتالياً فإن الإتفاق الذي نظّم سيطرة اسرائيل على قسم من الجنوب في مقابل وجود سوريا ورعايتها الوضع اللبناني مع إحترام ما عرف بـ" الخطوط الحمر" التي وضعها وزير الخارجية السابق هنري كسينجر العام ١٩٧٦ وكانت لا تزال قائمة. ولم يكن ممكناً حتّى ذلك الوقت محاولة التأثير في مصالح إسرائيل عبر تعديل في المعطيات على الأرض قد ترغمها على تقديم تنازلات في هذا الإطار.

أجاب ولش في تلك الجلسة التي تمّ الإستماع فيها الى شهادة من الرئيس أمين الجميّل في حين لم يمنح العماد ميشال عون تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة من اجل الإستماع اليه ايضاً، على سؤال إذا كانت سوريا تخرق إتفاق الطائف بعدم تنفيذ انسحابها من لبنان وحتّى بإعادة الإنتشار، أن بعض" بنود اتفاق الطائف لم تطبق حتى الآن ولم يتمّ إستكمال الإنسحاب من لبنان حتى سوريا حتى الآن وهذا لم يتم التفاوض عليه بين لبنان وسوريا". وهل هذا يعني ان سوريا تخرق اتفاق الطائف، رفض ولش إعتماد أو تبني هذا التعبير قائلاً "وفق رؤيتنا للأمور إنه يجب تطبيق ذلك. هناك أجزاء يجب أن تطبق وهي الآن اقلّ من نتيجة كاملة".

كانت إدارة كلينتون واضحة في الإقرار بمصالح سوريا الحيوية في لبنان والذي كان بدأ في الواقع منذ أوائل السبعينات مع مكوكية كيسنجر في المنطقة من

خلال التعاون المعلن بين الإدارات الأميركية التي تعاقبت منذ ذلك الوقت في الولايات المتحدة والنظام السوري بقيادة الرئيس حافظ الأسد.

كان إغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ بإنفجار في سيارة مفخخة في قلب بيروت، الشرارة التي اطلقت تنفيذ القرار ١٥٥٩ خصوصاً البند المتعلّق بضرورة انسحاب سوريا نهائياً من لبنان. فكان رد الفعل اللبناني العارم المعترض على بقاء سوريا في لبنان الذي ترجم في نزول اكثر من مليون لبناني الى الشارع طلباً لإنسحاب سوريا وإستعادة سيادة لبنان وإستقلاله في ما عرف بـ"ثورة الارز"، القاعدة التي دعمت إدارة الرئيس بوش الابن، ومعها العالمين العربي والغربي، في ركيزتها الأساسية حول نشر الديموقراطية في المنطقة. خرج السوريون من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ بعد ثلاثين عاماً على دخول اولى القوات السورية رسمياً الى لبنان العام ١٩٧٦. واستمر الأميركيون داعمون بقوّة للإستقلال اللبناني الجديد خصوصاً مع استمرار الإغتيالات بوتيرة متعاظمة لنواب وشخصيات من قوى ١٤ آذار التي وقفت بقوة ضدّ إستمرار بقاء سوريا في لبنان وعارضت نفوذ سوريا الذي لا يزال قائماً على صعد عدّة.

عوامل محفزة للمتابعة الاميركية

كل هذا الإهتمام الأميركي المتجدد حتمته تطورات دراماتيكية في المنطقة لا تتصل فقط بالوصاية السورية على لبنان أو بالحرص الاميركي على بلد صغير لم يجد مكاناً للإهتمام به في السابق وفق ما يتوّجب الحفاظ عليه، بل فرض هذا الإهتمام تطورات دولية واقليمية مترابطة بدءاً مما اطلقته اعتداءات ١١ أيلول من العام ٢٠٠١ الإرهابية على نيويورك وواشنطن من حمّى اميركية في اتجاهات عدّة من أجل محاربة الإرهاب والأصولية التي وجدت لها مصادر قوية في منطقة الشرق الاوسط، وصولاً الى الحرب الأميركية على العراق وسقوط النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين، الى تصاعد النفوذ الإيراني على خلفية الملف النووي الإيراني وإتساع هذا النفوذ نحو العراق وصولاً حتى لبنان وفلسطين في مقابل تضاؤل النفوذ السوري في المنطقة. وقد وجدت الولايات المتحدة تعبيراً قوياً عن هذا التوّجه في حرب تموز من العام ٢٠٠٦ حيث شنّت اسرائيل حرباً مدمرة على لبنان رداً على خطف "حزب الله " جنوداً اسرائيليين عبر الخط الازرق مع إسرائيل وقتله جنوداً آخرين. تلك الحرب أثارت غضباً لبنانياً حول صدقية الإهتمام الأميركي بلبنان وإعادة سيادته وإستقلاله في ظلّ الضوء الأخضر الذي اعطي لإسرائيل وسمح لها بمتابعة الحرب طيلة ٣٣ يوماً.

فالحرب الإسرائيلية التي لم تتحمس واشنطن لوقفها بسرعة ساهمت في تقويض الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة المدعومة من واشنطن كما في زعزعة البنيان اللبناني على صعد عدة. وهي إنتهت بصدور قرار دولي جديد هو القرار ١٧٠١ الذي فرض وجود قوّة دولية في الجنوب من ١٥ ألف جندي وأبعد " حزب الله " من التماس المباشر مع اسرائيل نحو شمال الليطاني حماية لها من نشاط الحزب، وربما سواه من التنظيمات الفلسطينية التي تتحرك في مناسبات أو ظروف معينة. كما فرض القرار آلية لوضع حدّ لتسلح الحزب وأي تنظيم آخر وبسط سلطة

الدولة اللبنانية عبر إنتشار الجيش اللبناني لأوّل مرة منذ أربعة عقود تقريباً في الجنوب وعلى الحدود مع اسرائيل.

التطور الآخر تمثّل في الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة السعي الى إعادة مزارع شبعا الى لبنان بعد وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة والعودة الى العمل بإتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل وفقاً لما نص عليه القرار الذي لم ينفذ بعد. ويطالب اللبنانيون الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل من أجل تنفيذ هذا القرار عبر إتاحة المجال امام ترسيم الحدود تمهيداً لوضعها تحت وصاية الأمم المتحدة وإعادة الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية من أجل انهاء الملفات العالقة للبنان مع اسرائيل. أما القرار ١٧٠١ فقد شكلّ في ظلّ عدم نجاح إسرائيل في إنهاء نفوذ "حزب الله" مكمّلاً بديهياً للقرار ١٥٥٩ من حيث ضمان مساعدة لبنان على إستعادة سيادته وإستقلال أراضيه، الأول من سوريا وقد طالبها بإنسحاب قواتها نهائياً من لبنان والآخر أي القرار ١٧٠١ من إسرائيل وسوريا معاً.

لكن الولايات المتحدة بدت معنية بهذه الحرب الإسرائيلية كونها هدفت في الدرجة الاولى الى انهاء "حزب الله" على طريقة الحرب التي شنتها اسرائيل وإجتاحت من خلالها لبنان حتى بيروت العام ١٩٨٢ من أجل إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمّ ترحيل عناصرها وقتئذ الى تونس ودول عربية اخرى. كان ذلك سيضع حدّاً لما تعتبره الولايات المتحدة تنظيماً ارهابياً تحمّله مسؤولية الإعتداءات والتفجيرات التي طاولت مراكز المارينز في بيروت العام ١٩٨٣ وخطف مواطنين أميركيين في العاصمة اللبنانية في السنوات اللاحقة.

لكن وفي أحد وجوه هذه الحرب، كانت الولايات المتحدة تتصدّى لإمتداد النفوذ الإيراني أكثر نحو البحر المتوسط في ظلّ تصاعد نقمة البلدان العربية الخليجية

على النفوذ الايراني في العراق وفي اتجاه لبنان عبر سوريا المتحالفة مع ايران، والتصدّي ايضاً لإحتمال فوز التحالف السوري الإيراني في لبنان بما يسمح له إستخدام نفوذه مجدداً عبر قدرات "حزب الله" العسكرية من أجل تهديد إسرائيل في حال شعرت إيران بخطر ضربة عسكرية أميركية لمنشآتها النووية لوقف تخصيب اليورانيوم. والى ذلك وإزاء "الخطأ " الذي ارتكبته الولايات المتحدة في العراق على مستويات عدة بما سمح لإيران أن توّسع نفوذها المباشر هناك الى جانب توّسع نفوذ الشيعة العراقيين على حساب السنّة الذين حكموا العراق طويلاً، بدا أن الولايات المتحدة تبذل جهداً مضاعفاً من أجل التعويض على الأنظمة السنية الخليجية الحليفة في التصدي للإمتداد الإيراني الى لبنان، ودعم الطائفة السنية التي تلقت خصوصاً ضربة قوية بإغتيال الرئيس الحريري. وقد عززت كلّ هذه العوامل الإهتمام الأميركي بلبنان من قنوات عدة: أي من جهة الإرهاب، ومن جهة الإمتداد الإيراني والتحالف الإيراني السوري الذي بات مهدداً لإسرائيل من الحدود اللبنانية، ودعم السنّة إرضاءً للدول الخليجية، بالإضافة الى كون لبنان الواحة الديموقراطية العربية الوحيدة في المنطقة التي تشكل دليلاً على إمكان نجاح ما سميّ عقيدة بوش حول نشر الديموقراطية بعدما لم تثمر محاولات الإداراة الأميركية في إرساء الديموقراطية في العراق تمهيداً لتعميمها على دول المنطقة.

هذه المعطيات تضع الإطار الموضوعي والواقعي لإهتمام أميركي بلبنان لا ينفصل عن الظروف والتطورات في المنطقة. ولعلّ الخطأ في تقويم المقاربة الأميركية للوضع في لبنان يعود الى أميركا بالذات التي غذّت على مدى عقود طويلة، وكونها إحدى الديموقراطيات الاكبر في العالم، الفكرة السائدة أنها تدعم المسارات الديموقراطية بما تتضمنه من إحترام لحقوق الدول الصغيرة ولحقوق الإنسان في العالم. ولا يكفّ الرأي العام في العالم العربي على وجه الخصوص من إستغراب المعايير المزدوجة للولايات المتحدة، إن في استمرار دعم اسرائيل

على حساب العرب أو في إستمرار دعم الأنظمة العربية غير الديموقراطية على حساب شعوبها أو ربما متابعة المصالح الأميركية في المنطقة على حساب مصلحة دولة صغيرة مثل لبنان.

ولذلك فإن المخاوف التي عبّر عنها لبنان الرسمي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من إيلاء واشنطن الأوضاع في لبنان عنايتها الشديدة تكررت مراراً عند كل مفصل أو مناسبة يمكن ان تؤدي الى إحتمال إعادة النظر في طبيعة هذا الاهتمام. ففي الباب الذي أعادت واشنطن فتحه أمام سوريا من خلال إجتماع وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مع نظيرها السوري وليد المعلم في شرم الشيخ حول الموضوع العراقي بعد أشهر طويلة من المقاطعة، لم يكد الإجتماع ينتهي حتى كان وصل مضمون ما جرى فيه الى قيادات الأكثرية النيابية في لبنان لطمأنتها الى أمرين أساسيين: أحدهما أن موضوع لبنان لم يناقش على الإطلاق في هذا الإجتماع وأن رايس رفضت أن تناقش مع نظيرها السوري أي موضوع خارج المضمون العراقي وخارج ما تطلبه واشنطن من دمشق لجهة إقفال الحدود مع العراق ومنع عبور المجاهدين منها الى العراق لمحاربة القوات الأميركية الموجودة هناك. والأمر الثاني أن لا صفقة من اي نوع كان على حساب لبنان.

ويكاد لا يخلو موقف رسمي أميركي من تأكيدات على عدم امكان حصول صفقة على حساب لبنان مجدداً في خلال السنوات الثلاث التي أعقبت التطورات التي أنهت وجود سوريا العسكري في لبنان. وتسارعت وتيرة الإستقبالات الأميركية للشخصيات اللبنانية ومعاييرها ايضاً حيث استقبل الرئيس بوش النائب سعد الحريري مرتين في البيت الأبيض وكذلك إستقبل المسؤولون الاميركيون النائب وليد جنبلاط مراراً رغم أنه إنتقد بشدّة الإحتلال الأميركي للعراق، وتمنّى لو نجح إطلاق صورايخ على فندق الرشيد في بغداد في قتل نائب وزير الدفاع الاميركي

بول وولفوويتز الذي كان موجوداً في العراق آنذاك، وتسبب هذا الموقف في توّتر بين جنبلاط والاميركيين. كما زار واشنطن في خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عدد من الوزراء من بينهم وزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية من أجل تحديد المساعدات الأميركية العسكرية للبنان والتي وجدت ترجمة عملية لها في إسراع واشنطن إمداد الجيش اللبناني ذخائر ومعدّات من أجل تقوية إستعداداته وقدراته على مواجهة الإرهابيين في مخيم نهر البارد الفلسطيني في شمال لبنان. وهي المرّة الأولى التي يشهد فيها لبنان دعماً اميركياً ملموساً كبيراً، وفق التأكيدات الأميركية، ومفتوحاً على إحتمالات تعزيزه على هذا النحو منذ بدء توثيق علاقات لبنان بالولايات المتحدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

فلبنان سمع دوماً خلال ثلاثة عقود على الأقلّ "معزوفة" أميركية في الحرص على سيادة لبنان ووحدة أراضيه وإستقلاله كانت عنواناً عاماً لمضمون غير حقيقي. وكان ثمة تدخلات اميركية فعلية لا تزال عالقة في أذهان اللبنانيين بإعتبار أنها لا تزال من ضمن التاريخ الحديث ولم يمرّعليها الزمن. أحدها في العام ١٩٨٢ مع وصول قوات المارينز الى بيروت من أجل المساعدة في تأمين خروج آمن لقيادات منظمة التحرير الفلسطينية على أثر الإجتياح الإسرائيلي للجنوب وللعاصمة اللبنانية وبعد حصول مجزرة صبرا وشاتيلا والذي انتهى بخروج القوات الاميركية منهياً عهداً من التدخل الأميركي من خلال تفجير إستهدف مركز هذه القوات في مطار بيروت أدّى الى مقتل ٢٤١ من جنودها. والآخر كان تدخلاً سياسياً يذكر في أدبيات السياسة اللبنانية بكثرة وتمثل في مكوكية السفير الأميركي ريتشارد مورفي بين بيروت ودمشق من أجل تأمين إنتخاب رئيس للجمهورية إنتهت بما بات يعرفه اللبنانيون بشعار "إمّا مخايل الضاهر أو الفوضى" والذي انهى فيه مورفي وساطته من دون نجاح في تأمين

حصول الإنتخابات في العام ١٩٨٨ في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل. فكانت الفوضى.

الإنزال الأميركي في ١٩٥٨

ادّى الإنزال الأميركي لـ ١٤ الفاً و٣٥٧ من قوات المارينز في لبنان صيف ١٩٥٨ في عزّ أزمة مواجهة رئيس الجمهورية كميل شمعون معارضيه وخصومه من التيار الناصري الذي كان في أوجه في المنطقة آنذاك الى ترسيخ وهم لدى غالبية اللبنانيين إن لم يكن لدى معظمهم، أن لبنان، هذا البلد الصغير في حجمه وفي إمكاناته الإقتصادية وموارده الاولية، مهمّ للولايات المتحدة الأميركية الى الحدّ الذي لا تتورّع فيه أميركا كدولة عظمى عن التدخل من أجله ومن أجل حمايته. ساعد الأميركيون ذاك العام في حلّ الأزمة التي قاربت الفتنة الداخلية من خلال المشاركة في وصول الجنرال فؤاد شهاب الى سدّة الرئاسة الاولى. وساد الأعتقاد أن الولايات المتحدة حريصة على حليف لها قوي في المنطقة كما على لبنان الديموقراطي برئاسته المسيحية التي كانت تتهددها التيارات العروبية المتصاعدة ولا سيما منها الناصرية.

وواقع الامور أن التحرّك الأميركي آنذاك، كما كان دوماً ولا يزال، على خلفية تطورات إقليمية أكثر أهمية للولايات المتحدة ولمصالحها في المنطقة. فإدارتا هاري ترومان ودوايت ايزنهاور حرصتا على إعتماد سياسة متماثلة في الكثير من أوجهها إزاء المنطقة مبنية على الحرص على فتح خطوط عريضة امام الوصول الى منشآت النفط في المنطقة والسعي الى ضمان أمن هذه المنشآت عبر قواعد عسكرية قريبة ومنع الإتحاد السوفياتي من الحصول على هذه المكتسبات. وعملت الإدارتان على تأمين الإستقرار في المنطقة من خلال دعم الحكومات المؤيدة لأهداف سياسة الغرب بذريعة حماية مصالح اميركا في الشرق الأوسط في حين أن عدم الاستقرار يمكن أن يفتح الباب أمام النفوذ السوفياتي وربما امام حرب عالمية ثالثة ايضاً، خصوصاً أن الصراع العربي الاسرائيلي الذي استعر فوراً بعد نشوء دولة اسرائيل العام ١٩٤٨، هدد بسرعة الإستقرار في نهاية

الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي.

عمدت الولايات المتحدة خلال إدارة أيزنهاور في العام ١٩٥٥ في إطار سياستها في المنطقة أن تربح الرئيس المصري جمال عبد الناصر الى جانبها، لكنها فشلت نتيجة مقاربة لم تكن مناسبة للزعيم المصري والعربي آنذاك. وحين تحوّل الأخير في أيلول من العام نفسه نحو الإتحاد السوفياتي من أجل الحصول على أسلحة في الوقت الذي لم يكن ذلك ممكناً من الولايات المتحدة من دون شروط، إعتبرت واشنطن ذلك دليلاً على أن ناصر هو حليف للسوفيات وتالياً عدوّاً للولايات المتحدة التي كانت القوة العاملة على انشاء ما سميّ حلف بغداد في العام نفسه، وهو حلف ضمّ تركيا والباكستان وإيران والعراق (الدولة العربية الوحيدة في هذا الحلف) وكانت بريطانيا ايضاً أحد أعضائه. وإعتبر جمال عبد الناصر الحلف محاولة لشق العالم العربي والتدخل في الحياد الإيجابي الذي كان يسعى الى إقامته.

كانت الولايات المتحدة مصممة آنذاك على مواجهة تحدي نفوذها في المنطقة. في العام ١٩٥٧ وعلى أثر أزمة قناة السويس العام ١٩٥٦ والتي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً محورياً في الحضّ على إقامة مفاوضات بين الأطراف جميعهم بمن فيهم فرنسا وبريطانيا والمصريين والسوفيات واسرائيل، وجّه ايزنهاور رسالة الى الكونغرس الاميركي يشير فيها الى التهديدات التي تواجه الإستقرار في المنطقة "نتيجة الحركة الشيوعية العالمية" أي الإتحاد السوفياتي. وإقترح تقديم برنامج مساعدات اقتصادية وعسكرية وتعاون الى جانب إمكان إستخدام القوات المسلحة الأميركية إذا حصل إعتداء من دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية. كانت هذه الفكرة ما عرف بمبدأ أو عقيدة أيزنهاور التي وافق عليها الكونغرس والتي كان لبنان وحده من بين ١٥ دولة في المنطقة من دعمها رسمياً في مجلس الوزراء في حين أن ١٢ دولة أخرى قبلت بها ولم تعارضها. في نيسان ١٩٥٧

واجه الملك الاردني أوّل تحدّ له من الأحزاب المعارضة ومن بينها الحزب الشيوعي الأردني فحركت الولايات المتحدة اسطولها السادس الى شرق البحر المتوسط وقدمت عشرة ملايين دولار مساعدات اقتصادية الى الاردن . وحين بدأت سوريا تقاربا مع جمال عبد الناصر والسوفيات وضعت الولايات المتحدة قوّاتها الجويّة الموجودة في تركيا والعراق والأردن في حال تأهب ووّجهت إنذارات إزاء أيّ تدخل خارجي، لكن الأزمة إنتهت من دون تدّخل أميركي مباشر.

إلا أنّ التدّخل المباشر سرعان ما استدعته تطورات أخرى وحصل أوّل إنزال للقوّات الأميركية بموجب عقيدة ايزنهاور في لبنان بالذات. ففي شباط من العام ١٩٥٨ توّحدت سوريا مع مصر في ما عرف بالجمهورية العربية المتحدة ودخل الأردن في إتفاق وحدة مع الحكم الهاشمي في العراق في ما كانت المملكة العربية السعودية تظهر قلقاً من الناصرية المتصاعدة في العالم العربي وإتساعها بقوّة. وبدا الوضع غير مريح في لبنان في ظلّ حماسة قويّة لدى الطوائف الإسلامية للتيار الناصري ما لبثت أن وجدت طريقها الى التعبير الساخط والثوروي ضدّ ما فهم مسعى من رئيس الجمهورية كميل شمعون الى ولاية رئاسية جديدة له بعد محاولات جادّة لتأمين وصول مجلس نواب مناسب يقوم بهذه المهمة. بدأت الفتنة تنتشر في بيروت وقبل أفرقاء فيها المساعدة من سوريا فسارع شمعون الى طلب المساعدة من الرئيس ايزنهاور. كان ذلك في ١٣ أيار من العام ١٩٥٨ ولم تبد واشنطن حماسة كبيرة للتدخل لكنها عادت فبدّلت رأيها على أثر حصول إنقلاب في العراق في ١٤ تموز نقض "حلف بغداد" وخلفت الملكية الهاشمية حكومة برئاسة عبد الكريم قاسم، الشيوعي الهوى. وحين أعلنت الحكومة العراقية الجديدة تحالفها مع مصر وسوريا، خشيت إدارة ايزنهاور على الإستقرار في المنطقة وإمتداد حمى هذه التطورات الى لبنان ومنه الى دول خليجية انطلاقاً من ان هذا التغيّر الخطير في الأحداث يمكن أن يتهدد النفوذ الغربي والأميركي تحديداً في

المنطقة. فأرسل ايزنهاور قوّات المارينز الى بيروت في حين قرر عدم التدّخل في العراق الذي سارع على أي حال الى طمأنة الولايات المتحدة الى أن شركة البترول العراقية التي تعود أسهمها بالكامل الى شركات غربية لن يطرأ عليها أيّ تبدّل، فإعترفت واشنطن بالحكومة العراقية الجديدة في ٣٠ تموز. وكانت بريطانيا قامت في الوقت نفسه في ١٧ تموز بإنزال قوّات لها في الأردن رداً على التطورات في العراق.

الا أن القوات الأميركية لم تتدخل في الأحداث اللبنانية إذ أرسلت الإدارة الأميركية موفداً ديبلوماسياً هو السفير روبرت مورفي للعمل على إيجاد حلّ سلمي للأزمة الناشئة. فتمّ التوفيق بين الإتجاهات المختلفة من خلال تأمين إنتخاب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً ورأس اوّل حكومة في عهده الرئيس رشيد كرامي، أحد خصوم شمعون آنذاك، الذي اعلن سحب الإعتراف الرسمي بعقيدة ايزنهاور.

لم يبرز يومها الخوف على الوضع في لبنان وما يمكن ان يشكله عدم الإستقرار فيه على اسرائيل. انمّا ساهمت الأزمات التي تلاحقت مع مصر وسواها من الدول العربية في تعميق الصداقة الأميركية الإسرائيلية وتثبيتها استراتيجياً على النحوالذي سيبرر لاحقاً لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة محاولة تهدئة او إزالة كلّ ما يمكن ان يتهدد إسرائيل بأيّ شكل من الأشكال أكان عدم إستقرار على حدودها أو اعتداءً عليها أو السعي الى إرساء سلام بينها وبين الدول الاخرى.

كانت تلك الأزمة مؤشراً لما يمكن أن تراه الولايات المتحدة في لبنان كدولة لاحقاً، أيّ دولة تتمتع بنظام ديموقراطي من حيث المبدأ، إنما بتركيبة طائفية قابلة لأن تتزعزع بسهولة وأن أيّ توافقاً داخلياً قد يكون صعباً من دون تدخل خارجي. وهذا المفهوم لم يساعد لبنان على تبديده لاحقاً في أيّ مرحلة من مراحل تاريخه الحديث وحتى الأزمة الراهنة، الأولى من نوعها بعد الانسحاب السوري

من لبنان والمستمرة منذ التمديد للرئيس إميل لحود في أيلول ٢٠٠٤.

المصالح الاميركية في اولوياتها

في محاضرة ألقاها مساعد وزير الخارجية الاميركية روبرت بيللترو في ايلول ١٩٩٥، حدّد تحت عنوان"الشرق الاوسط: سياسة أميركا والبحث عن السلام" أهمّ الخطوط لما تتابعه الديبلوماسية الأميركية في المنطقة. قال "ان الشرق الأوسط يقدم دلائل قويّة على إن للولايات المتحدة مصالح يجب أن تحافظ عليها. إنّ عدم الإستقرار يحمل مخاطر حقيقية ويمكن أن يهدد وضع أصدقاء قريبين منها مثل إسرائيل ومصر ودول اخرى. كما يمكن أن يهدد وضع شركائنا في حلف الناتو في أوروبا ويهدد قدرتنا على حماية إمتداداتنا النفطية في الخليج. ويمكن أن يقود الإرهاب الى شواطئنا كما يمكن ان يشعل تنافساً حاداً للحصول على اسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تبقى لامبالية إزاء تحديات من هذا النوع. لذلك نسعى جهدنا لأنّ نحلّ الخلافات في هذه المنطقة. أمّا لملمة الأشلاء لاحقاً فأمر مكلف مادياً ويفتقد الى الفاعلية". وعدّد بيللترو نقاط المصالح الأميركية التي قال أنها تندرج تحت العناوين الآتية:

- المحافظة على إلتزامنا أمن إسرائيل وإزدهارها.
- بناء وإقامة ترتيبات أمنية للمحافظة على منطقة الخليج وتأمين القدرة على الوصول الى المنشآت النفطية.
- مراقبة إنتشار أسلحة الدمار الشامل وطرق الوصول إليها.
- محاربة الإرهاب.
- تشجيع أنظمة سياسية وإقتصادية منفتحة والتشجيع على إحترام حقوق الإنسان والقوانين.
- خلق الفرص لرجال الأعمال الأميركيين وتأمين وصولهم الى المنطقة.

* * *

مع ان هذه العناوين التي حدّدها بيللترو في العام ١٩٩٥ جاءت متأخرة ما يقارب العشرين عاماً على ما إعتبر تلزيمان أميركيان لسوريا للوضع في لبنان أحدهما في العام ١٩٧٥ والآخر العام ١٩٩٠، فإن رؤية الولايات المتحدة وتعاطيها مع لبنان والتطورات فيه لم ينفصلا عن مفهومها لمصالحها في المنطقة التي لم تختلف كلياً بين الادارات الاميركية المتعاقبة على اختلافها، بل ساهمت بعض التطورات والاحداث في المنطقة في فرض جدول أعمال أو مقاربة مختلفة.

عرفت بيروت خلال عقد من الزمن تقريباً بعد الإنزال الأميركي في العام ١٩٥٨ عهداً هادئاً في حين أن المنطقة كانت تغلي بمجموعة تطوّرات ما لبثت إن وجدت متنفساً لها في لبنان. كان أبرز هذه التطورات الحرب التي شنّها ملك الأردن على المنظمات الفلسطينية التي وجدت لها ملجأ في لبنان نتيجة إعتبارات عربية ولبنانية لا سياق لها في هذا الاطار وإتخذت من الجنوب اللبناني أرضاً مشرّعة لعملها ولنشاطها في إسترجاع الأراضي الفلسطينية المحتلّة. فكانت هناك حرب الأيّام الستّة العام ١٩٦٧ وخسارة دولاً عربية أراضي لها أمام إسرائيل، وهي الحرب التي فجّرت عداءً عربياً للولايات المتحدة الأميركية وعدّ لبنان على أثرها في عزّ فورة إقتصادية وثقافية وحضور مخابراتي قويّ متعدّد الجنسيات في بيروت مركزاً متقدماً للولايات المتحدة. وحتّى إنفجار الأزمة – الحرب في لبنان، كانت هناك حرباً أخرى، هي حرب ١٩٧٣ بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى والتي إنطلق على أثرها مسعى أميركي للتفاوض على السلام في المنطقة.

ولكن ما بين الحربين، تحرّك الوضع اللبناني على نحو بدأ يرسم معالم خطيرة بالنسبة الى مستقبله. فالمنظمات الفلسطينية أخذت توّسع نشاطها ونفوذها في لبنان على نحو بات يتهدد سلطته المركزية. ودقّ أوّل إسفين فعليّ في لبنان كدولة في

موافقته على إتفاق القاهرة العام ١٩٦٩ الذي منح المنظمات الفلسطينية هامشاً كبيراً للتحرّك وسلطة واقعيّة على الأرض لا يمكن للدولة اللبنانية مواجهتها. إعتبرت الولايات المتحدة أنّ الفوضى اللبنانية إنطلقت في لحظة حرجة ومهمّة حين كان الأفرقاء المعنيون في حرب ١٩٧٣ بدأوا يجدون طريقهم ولو بخطوات بطيئة وحذرة نحو السلام، وتحرّكت ديبلوماسيتها على أساس حماية مسيرة المفاوضات السلمية وتجنّب نتائج سلبية عليها. كان عرّاب هذا التحرك وزير الخارجية الاميركي السابق هنري كيسنجر الذي كان يعمل على خط الإعداد لإتفاق بين العرب وإسرائيل بدا الرئيس المصري انور السادات مستعداً له أكثر بكثير من نظيره وحليفه السوري حافظ الأسد.

كانت سوريا قد تحرّكت في إتجاه لبنان بذريعة ضبط انفلاش القوى الفلسطينية خشية سيطرتها على الوضع فيه ممّا قد يتهدد بنشوء مخاوف إسرائيلية في المقابل قد تؤدي الى تحرّك إسرائيل نحو لبنان ممّا قد يتسبب بحرب جديدة بين إسرائيل والعرب. أقنعت الولايات المتحدة نفسها عبر المكوكيّة التي كان يقوم كيسنجر بهذا المنطق ولم يلبث حذرها إزاء دخول قوّات سورية الى لبنان أن تضاءل وتولّت رعاية تنظيم إتفاق الجنتلمان بين سوريا وإسرائيل حلّ مكان التحذيرات السابقة بعدم التدخل في لبنان من أيّ طرف كان. وقضى هذا الإتفاق الذي عرف بإتفاق حول إحترام "الخطوط الحمر" بين البلدين في لبنان بأن تلتزم سوريا عدم تجاوز قواتها نهر الأوّلي جنوباً وأن يكون عدد القوات السورية محدوداً وألا تنشر سوريا قوات جويّة أو صواريخ مضادة للطائرات وكذلك ألا تحرّك سوريا القوات البحرية.

هذا الإتفاق بقي سارياً الى بداية الثمانينات تقريباً على رغم إحتلال إسرائيل جنوب لبنان في العام ١٩٧٨ الذي إعترضت عليه الولايات المتحدة وكانت وراء قرار صدر في مجلس الأمن الدولي تحت الرقم ٤٢٥ طلب الإنسحاب الفوري

لإسرائيل من لبنان. بدا أن الولايات المتحدة إقتنعت آنذاك بأن الخلافات اللبنانية متشعبة محلياً وفلسطينياً وعربياً الى الحدّ الذي لا يمكن للبنانيين وحدهم تجاوزها في ظلّ تورّط جميع الأفرقاء في الحرب. فتساهلت واشنطن مع دخول سوريا وتفهمته خصوصاً أنه قد ظلل بطلب من الرئيس اللبناني آنذاك والقيادات المسيحية الى سوريا بالتدخل من أجل مساعدة لبنان في حين أن الواقع على الأرض كان يشهد تقدماً للقوات اليسارية المدعومة فلسطينياً. كان العرب منقسمين حول دخول سوريا الى لبنان وبدا أن مصر التي كانت تعارض سوريا بقوّة تعمل ضد مصالح الولايات المتحدة في هذا الصدد لكن الأمور سرعان ما إتخذّت منحى مختلفاً بعد عودة التجاذب الأميركي السوفياتي الى حدته السابقة.

واصلت الولايات المتحدة إثبات حضورها في لبنان منعاً لسيطرة ياسر عرفات على الوضع اللبناني خصوصاً أن سوريا لم تنجح في فرض نفسها كقوّة تمنع تدهور الأمور بعدما تحوّل دورها بعد زيارة الرئيس السادات الى القدس في خريف ١٩٧٧ من مناهض لإنفلاش القوى الفلسطينية الى داعم لها في مواجهة القوى المسيحية التي كانت الولايات المتحدة طلبت من اسرائيل تزويدها بالسلاح للوقوف في وجه الفلسطينيين وحلفائهم. كان لبنان تحول نموذجاً مصغراً عن الصراعات العربية - العربية والعربية - الإسرائيلية والأميركية - السوفياتية. بدا واضحاً أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لترك إستفحال نفوذ أخصامها وترك الساحة لهم، فعملت مع سوريا على تأمين إنتخاب الرئيس الياس سركيس في العام ١٩٧٦. لكن ذلك كان في زمن تلاقي أميركي سوري سرعان ما افتقد عناصره في أواخر السبعينات بعد إجتياح الإتحاد السوفياتي لأفغانستان العام ١٩٧٩ علماً ان زيارة السادات لإسرائيل كانت ساهمت في إنتقال سوريا الى الموقع العربي القيادي الذي تمّ إختصاره في "جبهة الصمود والتصدّي" وعزل مصر من ضمن العالم العربي.

الرعاية السورية للبنان في الميزان الاميركي

هذا التفهم الأميركي لدخول سوريا الى لبنان ايّاً تكن ظروفه وحيثياته، عدّ ولا يزال بالنسبة الى فئات لبنانية عدّة، مؤامرة من وزير الخارجية كيسنجر الذي ينسب إليه عدم إيمانه بقابلية لبنان ككيان ودولة على العيش. وبعض ما ورد في مذكراته يشهد على هذا الإقتناع إذ عبّر بوضوح على أثر لقاء عقده مع رئيس الجمهورية آنذاك سليمان فرنجيه في العام ١٩٧٣ عن الأعباء الملقاة على عاتق هذا الرئيس في الجمع بين تعدديات طائفية تتنازعها أهواء سياسية مختلفة. ومع كيسنجر بدا أن الولايات المتحدة لم تبذل جهداً فعلياً للمساهمة في تغيير الأمور مع بداية الحرب في لبنان بدلاً من التسليم بها على أنها واقع مفروض لا مفر منه، بالإضافة الى أنه وفي سعيه الى رعاية إتفاق فكّ الإرتباط بين إسرائيل وسوريا في الجولان لعام ١٩٧٤، كان منشغلاً بإيجاد حلول بين الدول المؤثرة في المنطقة. ولبنان لم يكن من بينها واتهم لبنانياً بتغذية فكرة لبنان الساحة التي يمكنها إستيعاب تناقضات المنطقة وخلافاتها أو الوطن البديل للفلسطينيين.

في العام ١٩٨١، مهدّ حصار سوريا لمدينة زحلة حيث تحصّنت القوات اللبنانية الى بروز دور جديد للولايات المتحدة الأميركية على طريق إيجاد حلّ للأزمة الناشئة التي هدّدت بالتحوّل حرباً إقليمية بين اسرائيل الداعمة للقوّات وسوريا، بعدما أسقطت اسرائيل طائرتي هيلكوبتر سوريتين كانتا تشاركان في تشديد الحصار. وحرّكت سوريا بطاريات صواريخ سام - ٦ في البقاع في خرق واضح لـ" الخطوط الحمر" التّي كانت صمدت حتى ذلك الوقت فهددت إسرائيل بتدميرها. في الوقت نفسه كانت الإنتخابات الرئاسية اللبنانية على الأبواب لكنّها لم تكن المحفز للتحرّك الأميركي بل الخوف من أزمة تنفلت من أطرها وإحتمالات تحوّلها الى حرب إقليمية.

مرّة جديدة كانت المخاوف الإقليمية سبباً مباشراً لـ" تورّط " أميركي في الأزمة اللبنانية. فأوفدت إدارة الرئيس رونالد ريغان موفدها اللبناني الأصل فيليب حبيب من أجل إيجاد حلّ قضى بإنسحاب عناصر القوات اللبنانية من المدينة وعدم إستخدام سوريا صواريخها ضد الطائرات الإسرائيلية التي تنتهك الأجواء اللبنانية في مقابل عدم ضرب إسرائيل الصواريخ السورية. كانت الولايات المتحدة لتنجح في وساطتها لأن كلاً من إسرائيل وسوريا كانتا تتجنبان الحرب في العمق. فخلال أسابيع طويلة، بدت وساطة حبيب عذراً لمناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي كي لا يقصف مواقع الصواريخ السورية، وتشبث بحبيب كأنه حبل سلامة له إذ كان صعبًا عليه بعد إلتزامه العلني إزالة الصواريخ المهدّدة لإسرائيل التراجع عن تعهده العلني. وسوريا أيضاً لم تكن ترغب في الخسارة أمام إسرائيل في ضوء موازين قوى عسكرية ليس معروفاً قدرة سوريا على مواجهتها. لذلك ساهم الطرفان الإسرائيلي والسوري في تسهيل مهمّة حبيب بإيجاد تسوية للأزمة.

بدا حبيب آنذاك على عتبة مهمّات تورّط الولايات المتحدة أكثر فأكثر في لبنان إذ بعد أيام قليلة على إنجازه هذا الحل، إضطر للعودة الى بيروت لرعاية إيجاد حلّ لإشتباك اسرائيلي مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تلقت ضربة قاسية نتيجة إعتداء إسرائيلي أدّى الى مقتل اكثر من ٢٥٠ شخصاً في مركز للمنظمة في العاصمة اللبنانية. كان الوضع يهدد مجدداً بإنفلات عقال ازمة ربما تؤدي الى نشوء حرب إقليمية. كانت المرّة الأولى التي تفاوض اسرائيل فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإن على نحو غير مباشر. لكن تواصل الأحداث وتلاحقها لم يكن ليشهد تراجعاً وقد ساهم نجاح الولايات المتحدة في هذين التحديين في تشجيع إسرائيل على ما كانت قررته بنتيجة تنسيقها مع القوات اللبنانية أيّ التمهيد لعمل ينهي عمل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وتهديدها المستمرّ لها عبر الحدود الجنوبية. كان الإعداد لإنتخاب الرئيس العتيد يأخذ طريقه في وساطة حبيب بعدما لم تنجح المحاولات في إقناع الرئيس الياس

سركيس في التمديد له مدّة إضافية في الرئاسة الاولى. لم تمانع الولايات المتحدة في إجتياح إسرائيل للبنان وإن رغبت بألا تتجاوز الدولة العبرية حدوداً معينة وأبلغ المسؤولون الإسرائيليون وزير الخارجية الاميركية الكسندر هيغ بالعملية قبل أشهر من حصولها. وهو الأمر الذي أدّى لاحقاً الى إستقالة هيغ الذي برّر موقفه بأنه لم يعط ضوءاً أخضر لإسرائيل بإجتياح لبنان، بل ضوءاً أصفر.

على المستوى السياسي، رعت الولايات المتحدة إنتخاب بشير الجميل للرئاسة الأولى ولاحقاً بعد إغتياله في ١٤ ايلول ١٩٨٢ وقبل تسلمه مهامه الرئاسية، دعمت وصول شقيقه الشيخ أمين الجميل رئيساً للجمهورية.

* * *

حتى هذه المرحلة، بدت السياسة الخارجية الأميركية وفق خطها البياني المعلن متأرجحة بين إعتماد الخيار السوري للبنان، ثمّ الخيار الإسرائيلي، ثمّ لاحقاً وبعد العام ١٩٨٤ الخيار السوري مجدداً وإستكماله على هذا النحو خياراً سورياً كلياً في العام ١٩٩٠ وصولاً حتى العام ٢٠٠٣ وصدور " قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان". لقد رجّحت يومذاك كفّة السياسة الخارجية الأميركية نحو لبنان السيّد المستقلّ المتمتّع بإستعادة أراضيه من إسرائيل، بإستثناء مزارع شبعا، ومن سوريا كذلك مع أفضلية لموقع سياسي أميركي مبني على واقع منع لبنان من الغرق في محور سوري ايراني عبر "حزب الله" وإستمرار سوريا ممارسة نفوذها في لبنان. وهذه النقطة الأخيرة تذكر بالتدخل الأميركي العام ١٩٥٨ لعدم السماح للبنان الغرق في المحور العروبي الناصري وتالياً السوفياتي مع فارق إمتناع الولايات المتحدة، ومنذ تجربة إنفجار مقرّ المارينز في بيروت، عن التورّط ميدانياً وعسكرياً في لبنان والإكتفاء بالدعم السياسي والإقتصادي. لكن تزايدت الإتهامات للأميركيين بالسعي من خلال المساعدات العسكرية الى محاولة

إقامة قواعد عسكرية في لبنان في تلميح علني الى النية في متابعة المواجهة التي يستمر المعارضون خوضها ضدّ ما يسمونه "وضع لبنان تحت الوصاية الاميركية". لكن الولايات المتحدة نفت بشدة هذه الادعاءات ولم تخف خشيتها مما تخفيه هذه الاتهامات غير الصحيحة والمهينة، كما وصفتها، من خلفيات تتعلّق بنيّة المعارضة المدعومة سورياً وايرانياً في رأيها من تبرير "إنقلاب" ما في الوضع اللبناني بذريعة الإدعاءات بإستدراج الحكومة الوصاية الأميركية على لبنان.

* * *

إجتاحت إسرائيل الجنوب اللبناني وصولاً حتى بيروت ودحرت منظمة التحرير الفلسطينية نحو العاصمة والقوات السورية نحو البقاع بخسارة هائلة للقوّات الجوية السورية. إنتخب بشير الجميّل برعاية إسرائيلية وموافقة أميركية وسرعان ما إغتيل في تفجير مقرّ بيت الكتائب في الأشرفية، الأمر الذي أدّى الى إنتقامات في مخيّم صبرا وشاتيلا الفلسطيني في بيروت الذي كان تحت سيطرة القوات الاسرائيلية. كانت الولايات المتحدة قد أرسلت ٨٠٠ من المارينز الى بيروت من أجل تأمين خروج القيادات الفلسطينية منها الى تونس إذ أراد ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني رعاية أميركية لضمان مزيد من الإطمئنان إزاء أيّ محاولة إغتيال او إستهداف إسرائيلية وما لبث هؤلاء المارينز أن غادروا بيروت فور إتمام مهمتهم.

لكن بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، اضطرت الولايات المتحدة الى إعادة المارينز الى بيروت من ضمن قوّات متعددة الجنسيات من أجل الفصل بين إسرائيل واليسار اللبناني والقوى الإسلامية والفلسطينية. ووجدت واشنطن نفسها معنيّة بدعم الرئيس الجديد أمين الجميّل الذي إنتخب بدلاً من شقيقه وبالإعداد لإتفاق بين

لبنان وإسرائيل تأميناً لإنسحاب إسرائيل وسوريا من لبنان. كانت إدارة ريغان في سنواتها الثلاث الأولى بين ١٩٨١ و١٩٨٣ مهتّمة في سياستها الخارجية في الدول الناشئة بالعمل على عدم وقوعها تحت سيطرة التأثير السوفياتي. واتخذ العداء اليساري والإسلامي للرئيس الجميّل في خريف العام ١٩٨٣ حجماً كاد يهدد وجوده في قصر بعبدا بالذات مع وصول المهاجمين من الدروز الداعمين لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط واليساريين والفلسطينيين الى منطقة سوق الغرب القريبة من القصر الجمهوري. فقد أرسل المارينز من أجل الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين واليسار اللبناني، لكن بعد إنسحاب اسرائيل من بيروت في أيلول ١٩٨٣ أضحى هؤلاء في مواجهة مباشرة مع الجهات المناهضة لوجودهم مدعومة من جهات إقليمية ودولية.

تدخلت البحرية الأميركية آنذاك عبر قصف بعض المواقع اليسارية في الجبل لكن الولايات المتحدة عادت مرّة أخرى لتكون طرفاً الى جانب طرف محدّد في الأزمة اللبنانية تماماً كما العام ١٩٥٨. هذا التدخل الأميركي وجد الرّد عليه في تشرين الأوّل العام ١٩٨٣ في إستهداف مقرّ للمارينز في مطار بيروت أدّى الى مقتل ٢٤١ جندياً اميركياً اضطرت على أثرها إدارة ريغان الى سحب القوات الأميركية من لبنان. وتبعاً عجزت واشنطن عن دعم إستكمال الإتفاق بين إسرائيل ولبنان الذي عرف بإتفاق ١٧ أيار (١٩٨٣) في ضوء معارضة سوريا الشديدة له كما في ضوء تلكوء إسرائيل في الإستعداد لإلتزامه ممّا أدّى الى إلغائه في مقابل تسوية رعتها سوريا مع الفريق الإسلامي الخصم لرئاسة الجميّل بتأليف حكومة يشارك فيها الجميع.

في العام ١٩٨٤، تاريخ إنسحاب المارينز من لبنان، تركت الولايات المتحدة الأميركية لبنان لمصيره في ظلّ محاولات سورية متعددة لقولبته نهائياً في صيغة نهائية تؤطرها في إتفاقات لا قبل للأفرقاء اللبنانيين بنقضها. فالرئيس ريغان الذي

مني بفشل كبير في سياسته في لبنان في ولايته الأولى منذ العام ١٩٨١، فقد القدرة على تسويق الإهتمام الأميركي بلبنان بعد مقتل أكبر عدد من المارينز الأميركيين في الخارج منذ حرب فييتنام. فكان الإتفاق الثلاثي الذي وضعت سوريا بنوده في العام ١٩٨٥ على قاعدة التوفيق بين الميليشيات اللبنانية، وتمّ الإنقلاب عليه من داخل فصائل القوات اللبنانية فأطاح سمير جعجع آنذاك قائد القوّات الياس حبيقة، بدعم من رئيس الجمهورية أمين الجميّل. لكنّ الوضع لم يكن قد تطبّع فعلاً بين القوات اللبنانية وسائر القوى الأخرى وسوريا بعد إغتيال بشير الجميّل في ١٤ أيلول ١٩٨٢. وإستمرت محاولات سوريا لتطويع لبنان نهائياً في غياب الولايات المتحدّة التي عادت الى الواجهة مجدداً من أجل المساعدة في إجراء إنتخابات الرئاسة الأولى العام ١٩٨٨، فكانت وساطة ريتشارد مورفي الذي سلّم لسوريا بمرشحها مخايل الضاهر آنذاك حاملاً الى المسيحيين من دمشق خيارين أحدهما الضاهر والآخر هو الفوضى. وهو في الواقع إسم مرّشح واحد للرئاسة في مفارقة لافتة تماماً كما في العام ١٩٥٨ حين مهّدت وساطة روبرت مورفي مع الجمهورية العربية المتحدة لإنتخاب الرئيس فؤاد شهاب في ذلك الوقت.

إختار المسيحيون العام ١٩٨٨ الفوضى على رئيس تفرضه سوريا وكلّف الرئيس الجميّل قائد الجيش العماد ميشال عون رئاسة حكومة إنتقالية تتولّى إجراء إنتخابات رئاسية. وقفت الولايات المتحدة علناً ضدّ عون الذي تجاوز دوره كرئيس حكومة إنتقالية، في مقابل الحكومة التي إستمرّ الرئيس سليم الحص في ترؤسها في الشق الغربي من العاصمة. شنّ العماد عون حرب التحرير ضدّ سوريا وحمل على الولايات المتحدة على وقوفها ضدّه فإنسحب طاقم السفارة الأميركية من لبنان لأوّل مرّة منذ إنتقاله الى المنطقة الشرقية المسيحية من بيروت بعد التفجير الذي طاول السفارة الأميركية في رأس بيروت. وتدهورت العلاقات الأميركية مع عون الى حدّ دعم الولايات المتحدة، والبعض يجزم،

بتحريضها القوات اللبنانية برئاسة جعجع على خوض معركة لإطاحته من قصر بعبدا. سبق ذلك مساهمة الولايات المتحدة ورعايتها ما عرف بإتفاق الطائف في تشرين الأوّل العام ١٩٩٠ الذي عقد للنواب اللبنانيين في المملكة العربية السعودية. نجح الوصول الى إتفاق سلّمت فيه الولايات المتحدة ومعها الدول العربية بنفوذ لسوريا موّثق ومعترف به في لبنان وتضمن الإتفاق صيغاً فضفاضة لوجود القوات السورية في لبنان سمح لدمشق لاحقاً توظيفها وفق ما يناسبها من أجل تثبيت نفوذها وهيمنتها على لبنان بواسطة إتفاقات ثنائية وبرفض الإنسحاب من المناطق اللبنانية الى البقاع كمرحلة أولى حسب اتفاق الطائف. كان هذا الإتفاق بمثابة تكريس دوليّ لرعاية بل لوصاية سوريا على الوضع اللبناني دام ١٥ سنة.

العام ١٩٩٠ بعد احتلال العراق للكويت، إكتسب هذا التكريس طابعاً تأكيدياً داعماً بعدما وافقت سوريا على مشاركة التحالف الأميركي الذي قاده جورج بوش الأب ضد بغداد،إذ أعطت الولايات المتحدة لسوريا الضوء الأخضر لإطاحة عون فأكملت بذلك إزالة ما يعيق هيمنتها على لبنان وقتذاك. كان من أبرز المؤشرات على الرضى الاميركي معاودة واشنطن فتح سفارتها في لبنان خلال شهر من وضع سوريا يدها على بيروت. والتقى الرئيس بوش نظيره السوري في جنيف في شهر تشرين الثاني أيّ بعد أقلّ من شهر على إجتياح بعبدا والقصر الجمهوري في ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠. وبذلت الولايات المتحدة جهداً ملموساً من أجل منع فرنسا من النجاح في تأليف لجنة تحقيق دولية في مجلس الأمن من أجل التحقيق في المجازر التي ارتكبتها سوريا لدى اجتياحها المنطقة الشرقية من بيروت. كان الرئيس بوش الأب قد عايش في عهد ريغان تعقيدات الوضع اللبناني وآثر الإنصراف الى التحضير للسلام في المنطقة وتحضير لمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل.

شكّل هذا التسليم الأميركي لوصاية سوريا على لبنان نقطة عودة الى العمل تحت العناوين نفسها التي أرساها كيسنجر في هذا الإطار. ففي الجنوب كان إستمرار للإحتلال الإسرائيلي ويقوم بالمقاومة ضده "حزب الله" المدعوم سوريا في حين كانت منظمة التحرير تقوم بذلك العام ١٩٧٦. وكان الوضع اللبناني مجدداً في حاجة الى ترتيب أموره ولم يعد مجدياً إنكار حقّ سوريا في ممارسة نفوذها على جارها الصغير تحت وطأة بقائه بؤرة تهدّد الإستقرار في المنطقة من خلال الجنوب خصوصاً وضبط إيقاع المقاومة في الجنوب.

كان الإعداد الأميركي لإتفاق الطائف مقدّمة لإنطلاق مؤتمر مدريد وبدء مفاوضات السلام بين الدول العربية واسرائيل. توّقعت واشنطن أن تلتزم سوريا تنفيذ إتفاق الطائف وقد ساهمت في نزع سلاح الميليشيات وأمّنت وصول رئيس للجمهورية وحكومة تهيمن عليهما كلياً. لكن سوريا لم تلتزم إنسحاب قوّاتها كمرحلة أولى في العام ١٩٩٢ الى البقاع. وساد إقتناع لدى الأميركيين أن مؤتمر مدريد وحصول سوريا على ضمانات بإمكان إستعادتها الجولان من اسرائيل ربما يساعد في بدء إلتزامها الجزء المتعلّق بها في الاتفاق.

ويروى أن وزير الخارجية آنذاك جايمس بايكر زار دمشق في صيف ١٩٩٢ يرافقه مساعده لشؤون الشرق الأدنى ادوارد جيرجيان في محاولة لإقناع الرئيس السوري بتنفيذ الجزء الأوّلي من إنسحاب قواتها الى البقاع عشية إجراء الإنتخابات النيابية الأولى منذ ثلاثين عاماً. فرفض الأسد هذا الطلب وكان الى جانبه نائبه عبد الحليم خدام. ونقل عن بايكر قوله للأسد أن موقفه من مسألة تنفيذ القوات السورية إنسحابها الاوّلي حتى منطقة البقاع لا ينسجم مع ترجمة واشنطن لمضمون الإتفاق الذي وضع برعاية عربية. فردّ الأسد بأنّ المهمّ هو "ترجمتنا نحن للإتفاق. ولبنان هو ضمن رعايتنا". تضيف الرواية أن بايكر وقف عندئذ موجهاً كلامه الى دجيرجيان وطالباً منه أن يشرح للرئيس السوري موقف

واشنطن من هذا الموضوع. عند ذلك تدخل خدّام قائلاً ان إتفاق الطائف ينصّ على إعادة إنتشار القوات السورية بعد تطبيق الإصلاحات الدستورية. وردّ دجيرجيان بأن هذه الإصلاحات قد طبقت. فأجاب خدام بأن ليس جميعها قد طبّق وإنه لا يزال هناك موضوع إلغاء الطائفية السياسية. وخرج في اليوم التالي ليعلن صراحة المفهوم السوري من إعادة إنتشار القوات السورية الذي سيطبّق بعد إلغاء الطائفية السياسية، مما يعني أن ذلك يمكن ان يستمرّ عقوداً وربما يستمر للأبد.

تغاضت واشنطن عن هذا الواقع، إذ لم تكن مستعدّة للضغط على سوريا في هذا الإطار متذرعة تارة بأن الحكومة اللبنانية هي من تقرّر متى ترى ضرورياً أن تطلب من سوريا أن تنسحب من لبنان أو تعيد إنتشار قواتها متجاهلة واقع إن سوريا أقامت حكماً وحكومة تابعين لها كلياً، ومتذرعة طوراً آخر بموجبات عدم إغضاب سوريا أو إثارة عصبيتها في ظلّ السعي الى تأمين جلوسها على طاولة المفاوضات مع اسرائيل.

هذا التسليم الطوعي من واشنطن لسوريا بالهيمنة على لبنان كرّسه إستقرار نسبي بعد الحرب التي دامت ١٥ سنة لم ترغب الولايات المتحدة الإعتراف بأثمانه الباهظة على لبنان خصوصاً أنها أملت من تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل عودة الأمور الى نصابها وانسحاب كلّ من إسرائيل وسوريا من لبنان بعد استتباب الوضع بينهما.

هذه السياسة الخارجية إزاء لبنان تابعها الرئيس بيل كلينتون ايضاً مع أنه وفي أثناء حملته الرئاسية ومسعاه للحصول على تصويت الأميركيين المتحدرين من أصل لبناني إنتقد بشدّة سياسة سلفه إزاء لبنان من خلال القول في ايلول ١٩٩٢ "إن إدارة بوش الأب ضحّت بلبنان مستقلّ في سبيل الدكتاتور السوري" موضحاً

"أن الإنسحاب السوري أساسي من أجل إستعادة لبنان إستقلاله ". لكنّ الواقع أن كلينتون إنشغل بمفهوم ضمان سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط ولم يجد السعي الى إلتزام ضمان إنسحاب سوري من لبنان مكاناً في إستراتيجيته للمنطقة. وبإستثناء جلسة الإستماع أمام الكونغرس الأميركي من أجل لبنان العام ١٩٩٧ والتي كانت أساساً ومنطلقاً لما عرف بـ"قانون محاسبة سوريا وإستعادة سيادة لبنان"، لا يمكن القول أن كلينتون أولى أيّ أهمية للبنان المستقلّ بل إن لبنان كان على طاولة المباحثات والتفاوض بين سوريا واسرائيل، إذا صحّ التعبير وفق ما تظهر بعض أبرز مذكرات وزراء الخارجية الأميركية وكبار المسؤولين الأميركيين.

وليس واضحاً تالياً ما كان سيكون مستقبله أو مصيره بموجب الإتفاق بين البلدين أيّ اسرائيل وسوريا لو حصل فعلاً السلام بينهما في ظل إستمرار بقاء القوات السورية في لبنان، اذ كانت هذه القوّات لتكون ضرورية من أجل ضمان السلام في المنطقة على ما أظهرت إسرائيل مراراً في إعتمادها على سوريا من أجل ضبط التنظيمات الفلسطينية أوّلاً، ثم "حزب الله" وإعتراضها الفعلي حتى على خروج هذه القوّات بموجب القرار ١٥٥٩ في نيسان ٢٠٠٦. وهو الأمر الذي ترجم من جانب سوريا إعتراضاً شديداً على إنسحاب إسرائيل من لبنان في ربيع العام ٢٠٠٠.

* * *

الخط البياني للسياسة الخارجية الأميركية انتهى في الولاية الثانية للرئيس جورج دبليو بوش دعماً قوياً للبنان شكلّ بدوره ركيزة لدعم المجتمع الدولي له بغالبيته ان في مجموعة قرارات دولية تتعلّق بإستقلال لبنان أو سيادته أو أيضاً بمسألة المحكمة الدولية في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري. وليس اكيداً أن هذه

السياسة الأميركية ستتواصل بالوتيرة نفسها، أقلّه وفق رهان المعارضة اللبنانية الحليفة لسوريا وسوريا نفسها على متغيّرات جذرية ستحدث مع إدارة جديدة تخلف إدارة بوش في الحكم وترسي قواعد إعادة الحوار مع سوريا وربما لا تستخدم المحكمة الدولية لشدّ الخناق عليها او إبتزازها، كما تعتقد دمشق والقوى الحليفة لها. وذلك علماً أن سياسة الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الإدارات الأميركية المتعاقبة أظهرت تبدّلها في الشكل وليس في المضمون فعلاً. فهل تتغيّر الأمور في الداخل اللبناني تبعاً لذلك وتعود أرجحية الكفّة للتحالف المعاد أو المعارض للعلاقات الوثيقة بين لبنان وأميركا، وتالياً تسلّم أميركا مجدداً بنفوذ سوريا في لبنان ولو من دون وجود مباشر لقوّاتها على الارض اللبنانية؟

الشرق الاوسط، كما لبنان، هو أرض المفاجآت والتطوّرات غير المتوّقعة وفق تعابير لساسة أميركيين كثر عايشوا مراحل من أزمات كثيرة في المنطقة. والرهانات تستمرّ في هذا الإتجاه أو ذاك، لكنّ المؤكد أن ثبات السياسة الاميركية سيظلّ مرتبطاً على نحو مباشر بأنها غير ثابتة في الأصل. ورغم الإهتمام الكبير الأميركي الراهن بـ "لبنان لنفسه" أكثر من أيّ وقت مضى، فإن لبنان يدخل دوماً في إطار رؤية أميركية شاملة للمنطقة. وهذا واقع من الصعب دحضه أو التنكر له.



Issam Fares Center for Lebanon

Phone Numbers	961-1-490561
	961-3-667663
Fax	961-1-490566
Email	ifcl@if-cl.org
Website	www.if-cl.org

Centre Tayar, Bloc C, 3rd Floor, Sin el Fil, El Metn, Lebanon